البحث التاسع

تحرير القطاع الخارجى وأثره على الصادرات المصرية

دكتور عادل محمد المهدى

١ ـ مقدمة:

يشير ضعف اداء الاقتصاد المصرى بصفة عامة واداء الصادرات المصرية بصفة خاصة إلى ما انطوت عليه السياسات الاقتصادية المتبعة منذ بداية الستينات من هذا القرن. والجدير بالذكر أن الآثار الفعلية للقرارات الاقتصادية قد لا تظهر فى الحال، بل لا بد من وجود فجوات زمنية بين بداية تنفيذ القرار والآثار المتوقعه منه. فقرارات التأميم والتحول الاشتراكى، وتدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى بشكل مبالغ فيه أدت إلى ضرورة تبنى هيكل للحماية يتجاوب مع متطلبات هذه السياسة، وما أن انتصف عقد السبعينات حتى بدأت حالة الارتباك المالى كنتيجة فعلية للقرارات السابق اتخاذها مع بداية الستينات. ولم يشعر صانع السياسة بخطورة هذا الوضع نتيجة للزيادة التى حدثت فى موارد مصر الخارجية من البترول والسياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين فى الخارج بالإضافة إلى تدفق القروض والمعونات الخارجية على نطاق واسع.

ومع بداية الثمانينات تضاعف العجز الخارجى وزادت حالة الارتباك المالى مع تراكم الديون الخارجية، وتقلص موارد الصرف الأجنبى بشكل ملحوظ. وقد بات واضحا أن الموقف الحرج الذى انزلق فيه الاقتصاد المصرى لا يمكن أن يتغير إلا من خلال إعادة هيكلة هذا الاقتصاد بشكل يرفع من انتاجيته، ويزيل كافة التشوهات والاختلالات الموروثة فى أسواق السلع وعناصر الانتاج. ومن هنا كانت منظومة التحرير الاقتصادى لكافة القطاعات بما فيها القطاع الخارجى باعتباره أحد المكونات الهامة للنشاط الاقتصادى فى أى مجتمع. ونقصد هنا

بتحرير القطاع الخارجى إزالة القيود التى ترد على تحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج.

وتهدف هذه الورقة إلى اختبار الفرضية الأساسية للبحث وهى "أن تحرير القطاع الخارجى بالمفهوم السابق سوف يترتب عليه تحسنا فى مستوى أداء الصادرات المصرية وانخفاض العجز الخارجى".

وفى سبيل اثبات مدى صحة الفرضية السابقة من عدمه، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلى لشرح المفاهيم وتحليل العلاقات المتشابكة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة. غير أن الانطلاق لتحليل ما ينطوى عليه تحرير القطاع الخارجى قد تطلب ضرورة التعرض لمفهوم مصطلح التحرير الاقتصادى بوجه عام، ثم التعرض لما نقصده بتحرير القطاع الخارجى وكيفية تحريره، وآثار عملية التحرير على الصادرات.

٢ ـ مفهوم التحرير الاقتصادى:

يقصد بالتحرير الاقتصادى بصفة عامة ترك إدارة النشاط الاقتصادى لقوى السوق(١) وتقليل نطاق التدخل الحكومى بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع.

والواقع أن التحرير الاقتصادى بمعناه الواسع إنما ينصب على ضرورة إلغاء القرار البيروقراطى، وإزالة كافة العقبات الإدارية والتشريعية التى تحد من انطلاقة الانتاج فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى(٢). ويتوقف نجاح عملية التحرير الاقتصادى الشامل على مدى تبنى الإدارة الاقتصادية لمجموعة من السياسات التى تستهدف تحقيق ما يلى:

أ ـ إفساح المجال لقوى السوق لكى تمارس تأثيرها فى اصلاح الاختلالات السعرية فى أسواق السلع والخدمات، وعناصر الانتاج والصرف الأجنبى.

ب ـ تقليل دور الدولة فى عملية تخصيص الموارد المتاحة بين القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادى.

جـ إفساح المجال للقطاع الخاص لكى يمارس نشاطه الاستثمارى فى إطار من الضوابط الموضوعية التى تكفل مواجهة الاتجاهات الاحتكارية وحماية المستهلك(٣).

د ـ ضرورة إصلاح المناخ السياسى والاجتماعى بما يكفل مشاركة جميع القوى السياسية فى صياغة وتنفيذ القوانين والقرارات المرتبطة بعملية التحرير الاقتصادى(٤).

وإذا كان مصطلح التحرير الاقتصادى قد طرح بشدة على مسرح الاحداث الاقتصادية فى الداخل والخارج خلال السنوات القليلة الماضية، فان التغيرات المتلاحقة التى حدثت فى معظم دول أوروبا الشرقية قد استهدفت فى الأساس اصلاح الإطار السياسى من خلال إنهاء أنظمة الحكم الشمولية والإتجاه نحو تعدد الأحزاب السياسية قبل البدء فى الإجراءات الخاصة بتحرير النشاط الاقتصادى.

ويرتبط بمفهوم التحرير الاقتصادى إمكانية تحرير القطاع الخارجى باعتباره أحد المكونات الهامة للنشاط الاقتصادى فى أى مجتمع.

ولكن ماذا يعنى القطاع الخارجى، وكيف يتم تحريره، وما هى الأدوات الأساسية لعملية التحرير، وما هى الآثار المتوقعه من تحرير هذا القطاع على أداء الصادرات؟

ان الإجابة على هذه التساؤلات تمثل الهدف الرئيسى لهذه الورقة، وسوف نحاول فى الجزء التالى من هذا البحث توضيح ما يعنيه القطاع الخارجى، وكيفية تحريره، وآثار ذلك على الصادرات المصرية.

٣ ـ ماهية القطاع الخارجى ومكوناته الرئيسية:

ينصرف مفهوم القطاع الخارجى إلى كافة المعاملات الاقتصادية التى تتم عبر الحدود السياسية للدول المختلفة. وتعكس هذه المعاملات فى الواقع قرارات كل من المستهلكين ورجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى القرارات الحكومية المنظمة لهذه المعاملات، وتتمثل الأخيرة فى الإجراءات والقوانين والسياسات التى تحدد حجم ونوع واتجاه المعاملات سالفة الذكر.

ويشير المفهوم السابق للقطاع الخارجى إلى أن هناك ارتباطا قويا بين المعاملات الاقتصادية الخارجية لدولة ما وبين هيكل اقتصادها الداخلى(٥). وتؤثر القرارات الخاصة بالمعاملات الخارجية على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية للدولة.

وتتمثل المعاملات الاقتصادية الخارجية فى تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الدولة. وتغطى تدفقات السلع كل من الصادرات والواردات المنظورة، بينما تغطى تدفقات الخدمات كل من الصادرات والواردات غير المنظورة. أما تدفقات رؤوس الأموال فانها تشمل انتقالات رؤوس الأموال بكافة صورها بين الدول.

٤ ـ كيفية إدارة القطاع الخارجى فى الفترة الراهنة:

يمكن إيجاز الكيفية التى يدار بها القطاع الخارجى فى مصر فى الفترة الراهنة من خلال تحليل كل من هيكل الحماية المحلى، وسعر الصرف، بالإضافة إلى الإطار المؤسسى المنظم لنشاط القطاع الخارجى. وفيما يلى تحليلا موجزا لكل من العناصر الثلاثة السابقة:

١/٤ـ هيكل الحماية المحلى :

يتمثل هيكل الحماية المحلى فى كافة القوانين والقرارات واللوائح والسياسات المحلية التى تؤثر على تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج(٦).

ويتكون هيكل الحماية فى مصر من مجموعة من القيود التعريفية وغير التعريفية. أما القيود التعريفية فانها تتمثل فى معدلات التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية. وهنا يمكن التمييز بين معدلات التعريفة الأسمية ومعدلات التعريفة الفعلية. فالأولى هى عبارة عن المعدلات التى يضعها صانع السياسة على تدفقات السلع من وإلى الخارج وذلك لتحقيق أغراض متعددة. ومن بين هذه الأغراض حماية الصناعات الناشئة وعلاج العجز الخارجى، وزيادة الايرادات العامة، إلى غير ذلك من الأهداف المتوخاة من وضع التعريفة الجمركية.

ويقصد بمعدل التعريفة الفعلى، ذلك المعدل الذى يتم حسابه بعد الأخذ فى الأعتبار كلا من التعريفة الجمركية التى تفرض على المنتج النهائى والتعريفة الجمركية التى تفرض على المدخلات المستوردة. ويختلف هذا المعدل عن معدل الحماية الفعلى، ذلك المعدل الذى ينطوى حسابه على نسبة الزيادة أو النقص فى القيمة المضافة بالأسعار العالمية إلى القيمة المضافة بالأسعار العالمية. ويأخذ هذا المعدل فى الاعتبار كافة القيود التعريفية بما فيها التدخلات الادارية المختلفة والتى لا تؤثر فقط على تدفقات التجارة الخارجية، ولكنها تؤثر كذلك على هيكل الانتاج وتخصيص الموارد(٧).

ولا شك أن هيكل الحماية فى مصر قد تطور فى السنوات العشر الأخيرة من خلال التغيرات التى أدخلت على هيكل التعريفة الجمركية وذلك بصدور القرار الجمهورى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفة الجمركية وإلغاء القرار ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ ، وأخيرا صدر القرار الجمهورى

رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٩ بإضافة بعض التعديلات على التعريفة الجمركية الصادرة عام ١٩٨٦.

وقد اخذت التعريفة الجمركية الصادرة عام ١٩٨٦ والتى عدلت بالقرار الجمهورى رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٩ فى اعتبارها تحقيق قدر من التوازن بين الضريبة المفروضة على السلع تامة الصنع، والضريبة المفروضة على المواد الخام ومستلزمات الانتاج بالإضافة إلى مراعاة زيادة نسب تخفيض الضريبة كلما زادت نسبة التصنيع المحلى فى المنتج النهائى. وقد تعدلت كذلك فئات الضريبة ليصبح الحد الأدنى ٣ر٥٪ بدلا من ٥٪ والحد الأقصى ١٢٠٪ بدلا من ١٦٠٪ وذلك باستثناء السلع الغذائية الأساسية التى خضعت لفئة ضريبة جمركية مقدارها ٧ر٪ بدلا من ١٪.

هذه هى أهم ملامح النظام الجمركى فى مصر فى الفترة الراهنة، وبقى أن نشير إلى تأثير هيكل الحماية الراهن فى مصر على أداء الصادرات المصرية. وسيتم تحليل ذلك فى الجزء الخاص بآثار عملية التحرير على الصادرات المصرية.

٢/٤- سياسة الصرف الأجنبى:

تعتبر سياسة الصرف الأجنبى أحد أهم عناصر التأثير فى حركة التجارة الخارجية. وقد أدخل على نظام الصرف الأجنبى فى مصر تعديلات متتالية خلال السنوات العشر الأخيرة كان أهمها على طريق إصلاح هذا النظام إنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى فى إطار الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى شهر مايو ١٩٨٧ . وتم تحديد سعر صرف مرن فى البداية مقداره ٢١٧ قرشا للدولار، هذا بخلاف سعر صرف مجمع البنك المركزى الذى تم رفعه مرتين من ٧٠ قرشا للدولار إلى ١١٠ قرشا فى أغسطس ١٩٨٩ و ٢٠٠ قرشا فى أغسطس ١٩٩٠ ، وقد ارتفع

سعر السوق المصرفية الحرة ليصل إلى حوالى ٢٦٠ر٧ قرشا للدولار فى المتوسط خلال العام المالى ١٩٩٠/٨٩ .

وتم تعديل اللائحة التنفيذية لقانون النقد الأجنبى بحيث تسمح بانشاء شركات للصرافة لتعمل فى السوق الحرة، ويتحدد سعر الصرف فى هذه السوق وفقا لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية. أما سعر السوق المصرفية الحرة فيتحدد وفقا لتقديرات لجنة تابعة للبنك المركزى واسترشادا بمعدل الصرف السائد فى السوق الحرة. هذا وقد اقتربت اسعار الصرف فى كلا السوقين فى الفترة الأخيرة، حيث بلغ هذا السعر حوالى ٣٣١ قرشا للدولار فى السوق الحرة. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من توحيد سعر الصرف فى أكتوبر عام ١٩٩١ ، بحيث يخضع بعد ذلك تحديد سعر الصرف لقوى العرض والطلب. والجدير بالذكر أن هذا التعديل فى نظام سعر الصرف فى مصر قد جاء فى إطار التفاوض مع صندوق النقد الدولى والاتفاق حول برنامج لاصلاح وتحرير الاقتصاد المصرى خلال مدة البرنامج وقدرها ثلاث سنوات تبدأ من مايو ١٩٩١ .

تلك هى أهم ملامح نظام أسعار الصرف فى مصر فى الفترة الراهنة، ولكن ما هو مدى النجاح المتوقع لهذا النظام، وما هى الآثار التى يمكن أن يتركها هذا النظام على الصادرات المصرية ومن ثم على إمكانية تحسين وضع ميزان المدفوعات المصرى.. هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه فى الجزء الخاص بآثار التحرير على الصادرات المصرية.

٣/٤ـ الإطار المؤسسى للقطاع الخارجى:

يقصد بالإطار المؤسسى المنظم لنشاط القطاع الخارجى، الكيفية التى يتم بها تنفيذ عمليات التصدير والاستيراد، وذلك من حيث طبيعة الأشخاص القائمين على تنفيذ هذه العمليات، ومن حيث

القوانين والقرارات التى تحكم تدفقات السلع والخدمات من وإلى الخارج.

أما من حيث طبيعة الأشخاص التى تقوم بتنفيذ عمليات التصدير والاستيراد، فمن المعروف أن شركات التجارة الخارجية التابعة لهيئة القطاع العام للتجارة الخارجية هى التى كانت تتولى القيام بمعظم نشاط الاستيراد والتصدير خلال الفترة الماضية. وفى السنوات الأخيرة سمح للقطاع الخاص بالاشتراك فى جانب كبير من عمليات التصدير والاستيراد. غير أن تعدد القرارات وتغير المنشورات التى تبيح وتحظر استيراد سلعة معينة من عدمه قد أدت إلى وجود حالة من عدم التوازن والفهم الدقيق لعمليات التصدير والاستيراد. وظل الأمر على هذا النحو منذ صدور اللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ والتعديلات اللاحقة لها حتى صدور اللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ . ولم يفرق هذا القرار بين الأشخاص القائمين بعملية الاستيراد أو التصدير، حيث تم اعطاء القطاع الخاص الفرصة كاملة للمنافسة فى مجال التجارة الخارجية، ولم يعد هناك قصر لعمليات استيراد بعض السلع على جهات معينة دون غيرها كما كان الحال فى ظل اللائحة القديمة. وأصبحت عمليات التصدير والاستيراد تتم من خلال الطرق الرئيسية التالية:

(١) اتفاقات التجارة والدفع

(٢) الصفقات المتكافئة.

(٣) التمويل من الموازنة النقدية.

(٤) التمويل من السوق الحرة.

٥ ـ مفهوم تحرير القطاع الخارجي وكيفية تحقيقه :

سبق لنا أن تعرضنا لما يعنيه القطاع الخارجي، وتحليل مكوناته الأساسية بالإضافة إلى دراسة الكيفية التى يدار بها هذا القطاع فى الفترة الراهنة. وفى هذا الجزء من البحث سوف نتعرض لمفهوم تحرير القطاع الخارجى ودراسة العناصر الأساسية لعملية التحرير.

١/٥ـ مفهوم تحرير القطاع الخارجى :

إذا كان تحرير النشاط الاقتصادى بصفة عامة يعنى ترك إدارة هذا النشاط لقوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومى، وإلغاء القرار البيروقراطى، وإزالة كافة العقبات الإدارية والتشريعية التى تحد من إمكانية تقدم النشاط الاقتصادى.. فان المقصود بتحرير القطاع الخارجى باعتباره أحد المكونات الهامة للنشاط الاقتصادى هو تحرير تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات التى وضعت على تحركات التجارة ورأس المال.

وتتمثل القيود المفروضة على تدفقات التجارة فى الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية. أما القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال فانها تتمثل فى الضوابط الموضوعة على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر والتثبيت الادارى لسعر الفائدة عند مستويات منخفضة وتقويم العملة المحلية بشكل مغالى فيه، إلى جانب القيود الأخرى المستقلة والراجعة إلى ضعف مستوى الجدارة الائتمانية للدولة فى أسواق المال الدولية.

وحيث يمثل القطاع الخارجى كل من ميزان المعاملات الجارية بما فيها التحويلات، وميزان المعاملات الرأسمالية، فإن تحرير كلا النوعين من المعاملات فى نفس الوقت قد يترتب عليه مزيدا من الاختلالات غير المرغوبة فى هيكل الاقتصاد القومى. كما أن تحرير هذين الحسابين دون الأهتمام باصلاح وتحرير جميع قطاعات النشاط الاقتصادى بما فيها

القطاع المالى والنقدى، سيترتب عليه حدوث اختلالات عديدة تؤدى بدورها إلى ارتفاع التكاليف الاجتماعية لعملية الاصلاح. ويشير الأمر الأخير إلى أن التحرير الاقتصادى يجب أن يتم بشكل تدريجى فى كافة القطاعات مع اختلاف التوقيت الزمنى لتحرير كل قطاع(٨) وفقا لاتجاه وتأثير تحرير كل قطاع على مستوى الأداء فى بقية القطاعات. ونقصد من ذلك أن التحرير الشامل فى شكل منظومة كاملة يعتبر من الأمور الجوهرية لاصلاح هيكل الاقتصاد القومى، غير أن تسلسل عمليات التحرير ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار لتجنب حدوث أية تناقضات أو اختلالات غير مرغوبة(٩).

٢/٥- كيفية تحرير القطاع الخارجى:

سبق القول أن القطاع الخارجى ينبغى تحريره فى إطار المنظومة الشاملة لتحرير الاقتصاد القومى. ولكن التساؤل المطروح هو عن مدى وأولوية التحرير لميزان المعاملات الجارية أم للمعاملات الرأسمالية. وكذلك عن مدى وأولوية التحرير للقطاع الخارجى أم لقطاعات النشاط الاقتصادى الأخرى.

والواقع أن الاختيار بين القطاعات السابقة لاجراء عملية التحرير يتوقف على مجموعة من الاعتبارات والسمات الأساسية التى يتصف بها الاقتصاد المطلوب تحريره. ويمكن إيجاز هذه السمات فيما يلى(١٠):

أ ـ وجود معدل تضخم مرتفع نسبيا.

ب ـ وجود عجز كبير فى الموازنة العامة للدولة.

جـ ـ وجود عجز كبير فى ميزان المدفوعات.

د ـ وجود أسعار صرف مغالى فى قيمتها.

هـ ـ وجود تعريفات جمركية وقيود كمية مبالغ فيها.

و ـ وجود أسواق مالية محلية ضعيفة ومحدودة.

ز ـ وجود قطاع عام كبير ومسيطر وذو كفاءة اقتصادية منخفضة.

ح ـ وجود تشوهات فى أسعار السلع والخدمات وعناصر الانتاج.

والجدير بالذكر أن الاقتصاد المصرى قد عانى من وجود الاختلالات التسع السابقة خلال فترة طويلة من الزمن. وقد أدت هذه الاختلالات إلى تدنى مستويات الكفاءة الاقتصادية فى كافة القطاعات، وباتت عملية الاصلاح والتحرير أكثر صعوبة وأكثر تكلفة، كما أنها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لاستيعاب عملية الاصلاح دون حدوث ردود فعل عنيفة تؤثر على مسار الاصلاح وتؤخر النمو. والارجح أن فترة السنوات الثلاث لتحقيق التكيف والتحرير وفقا لبرنامج صندوق النقد الدولى، وكذلك مشروع الألف يوم الذى تبنته الإدارة السياسية فى مصر، تعتبر فترة غير كافية لوضع الاقتصاد المصرى على مشارف النمو وتخليصه من المشاكل والاختلالات سالفة الذكر. واعتقد أن فترة الخمس سنوات تعد فترة ملائمة لاستيعاب آثار الأجل القصير الناجمة عن عملية التحرير(١١).

ولعلنا نلاحظ ذلك التداخل بين القطاع الخارجى وهيكل الاقتصاد الداخلى بشكل يصعب معه اجراء عملية التحرير فى احدهما دون الأخذ فى الاعتبار تشابكه وتداخله مع القطاعات الأخرى. وعلى أية حال فطالما كان الاختيار الزمنى لعملية التحرير أمر ضرورى، فانه يمكن البدء بأفضل بديل ثانى Second best حيث يتم تحرير قطاع معين أو أكثر مع ترك قطاع آخر على الأقل فى حالة خلل إلى أن يتم أستكمال تحرير واصلاح القطاع أو القطاعات التى تم التركيز عليها(١٢).

ويمكن فى هذا الصدد عند المفاضلة بين البدء فى تحرير القطاع الخارجى والقطاعات الأخرى إعطاء أولوية لتحرير وأصلاح القطاعات

الأخرى مع ترك القطاع الخارجى أو جزء منه دون تحرير على الأقل فى الأجل القصير.

ويرجع هذا الاختيار فى حقيقة الأمر إلى ما يعانيه القطاع الخارجى من خلل كبير مرده إلى الاختلالات الداخلية. فاذا حاولنا على سبيل المثال تحرير تدفقات رؤوس الأموال من الضوابط الموضوعة عليها فى حين كانت أسعار الفائدة المحلية مثبته إداريا عند مستوى منخفض بالإضافة إلى عدم ملائمة المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى لجذب الاستثمارات، فان ثمة تدفقات لرؤوس الأموال تتجه إلى الخارج ويترتب على هذا الأمر تفاقم حدة العجز فى ميزان المدفوعات. وإذا لم تتمكن الإدارة الاقتصادية من ضبط واصلاح الخلل المالى فان تحرير سعر الفائدة فى ظل وجود عجز مالى كبير يؤدى إلى ارتفاع المستوى العام للاسعار، ومن ثم فان السباق بين معدل التضخم وسعر الفائدة يؤدى إلى انهيار قيمة العملة المحلية، وانتفاء الهدف الذى من أجله تم اصلا تحرير سعر الفائدة.

وعلى فرض أنه أمكن التحكم فى العجز المالى، وتم تحرير سعر الفائدة فان تحرير حساب رأس المال من القيود سوف يترتب عليه اتجاه تدفقات رأس المالى بشقيه قصير وطويل الأجل إلى الداخل. ومرد ذلك إلى ارتفاع العائد على رأس المال فى الداخل مقارنا بالعائد على رأس المال فى الخارج(١٣). غير أن حدوث تدفقات رأسمالية كبيرة للداخل سوف تؤدى (فى حالة تحرير سعر الصرف) إلى ارتفاع حقيقى فى قيمة العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية، وهذا الوضع يتعارض مع الرغبة فى تخفيض قيمة العملة الأجنبية كاجراء ضرورى لتشجيع الصادرات واتجاه الموارد نحو الاستثمار فى مشروعات تنتج سلعا قابلة للتصدير.

وخلاصة التحليل السابق أنه لكى يمكن تحرير القطاع الخارجى فلا بد أولا من البدء فى تحرير وإصلاح الاختلالات المحلية وإعادة

ترتيب الأوضاع بما يكفل تحقيق أقصى استفادة ممكنة عند محاولة البدء فى تحرير القطاع الخارجى.

وعلى فرض أنه أمكن تحرير هيكل الاقتصاد المحلى وتعديل السياسات المالية والنقدية، وإعطاء آليات السوق دور أكبر فى التأثير على المتغيرات الاقتصادية. تصبح المفاضلة بين البدء فى تحرير الحساب الجارى أو حساب رأس المال على جانب كبير من الأهمية.

وبصرف النظر عن نجاح تجارب التحرير فى بعض الدول من عدمه فان الدلائل النظرية تشير إلى أن الوضع الأمثل لاجراء عملية التحرير ورفع كفاءة تخصيص الموارد هو اصلاح كافة السياسات المؤدية إلى وجود اختلالات فى الحال. غير أن التكاليف الاجتماعية لاصلاح وتحرير كل الأسواق فى الحال قد تؤدى إلى تأخير عملية الاصلاح وربما فشلها تماما كما هو الحال فى الأرجنتين والبرازيل وزائير، ومصر عام ١٩٨٧ ـ ومن ثم فان أفضل بديل ثانى هو ترتيب عملية الاصلاح والتحرير وفق برنامج زمنى ملائم يأخذ فى اعتباره الإطار السياسى والإجتماعى والمؤسسى اللازم لنجاح عملية الاصلاح والتحرير بأقل قدر من التكاليف.

وبناء على ذلك ومن منظور تعظيم الرفاهة الإجتماعية فان الأولوية فى تحرير القطاع الخارجى تنصب على ضرورة تحرير المعاملات الجارية فى فترة سابقة على تحرير المعاملات الرأسمالية. (وذلك بفرض تبنى مجموعة من السياسات الكفيلة باصلاح الاختلالات الداخلية قبل هذه وتلك).

ويبقى من الطرح السابق لمسالة الأولوية فى التحرير توضيح الكيفية التى يتم بها تحرير المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية. وهو ما سوف نتناوله بالتحليل فى النقاط التالية:

١/٢/٥ـ كيفية تحرير معاملات الحساب الجارى :

تنقسم معاملات الحساب الجارى بصفة عامة إلى معاملات منظورة (سلعية)، ومعاملات غير منظورة (خدمية). فماذا يقصد بتحرير هذه المعاملات، وكيف تتم عملية التحرير.

(أ) كيفية تحرير المعاملات السلعية :

يمكن القول أن تحرير المعاملات السلعية ينطوى على ترك هذه المعاملات (صادرات وواردات سلعية) لتتدفق من وإلى الخارج وفقا لآليات السوق. ويعنى ذلك إلغاء كل التدخلات الإدارية التى من شأنها أن تؤثر على حجم ونوع واتجاه التدفقات السلعية ونقصد فى هذا الصدد بالتدخلات الإدارية قوائم حظر الاستيراد لبعض السلع، ونظام تراخيص الاستيراد، ونظام الودائع المقدمة، والرسوم شبه التعريفية، والاتجار من خلال اتفاقات التجارة والصفقات المتكافئة. إلى جانب قصر عمليات استيراد وتصدير بعض السلع على شركات القطاع العام.

ولا شك أن إلغاء هذه التدخلات الإدارية يقطع بنا نصف الطريق نحو تحرير المعاملات السلعية. أما النصف الآخر على طريق التحرير فانه يتطلب الإلغاء التام للتعريفة الجمركية حتى تصل إلى الصفر. ولما كان الإلغاء التام للتعريفة الجمركية من الأمور النظرية البحتة، فان ترشيد هيكل الحماية بالاعتماد على الرسوم الجمركية وليس القيود الكمية والإدارية يعد البديل الأفضل الثانى لاصلاح السياسة التجارية. ويلاحظ أن الاعتماد على الرسوم الجمركية يتطلب تحقيق التوازن بين المعدلات المفروضة على السلع تامة الصنع، وتلك المفروضة على مستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة والرأسمالية. كما يتطلب كذلك تخفيض فئات الضريبة الجمركية لتقليل مدى التشتت بين الحدين الأدنى والأعلى للضريبة. ويحقق التوازن السابق حماية فعالة للقيمة

المضافة المحلية حتى وإن خفض المتوسط العام لمستوى التعريفات الجمركية(١٤).

ونظرا لكون متوسط معدل الضريبة الجمركية لم يصل إلى الصفر فان ثمة تحيزا ضد الصادرات يبقى قائما حتى وإن كانت هناك حماية فعلية موجبة للقيمة المضافة المحلية، وفى هذه الحالة فان السياسات الخاصة بدعم وإعانة الصادرات والصرف الأجنبى يمكن أن تلغى أثر التحيز سالف الذكر.

مما سبق يتبين لنا أن تحرير المعاملات السلعية عموما يتطلب البحث فى ثلاثة عناصر أساسية وهى:

١ ـ هيكل الحماية المحلى.

٢ ـ سعر الصرف.

٣ ـ الاطار المؤسسى للتجارة الخارجية.

وقد سبق أن تعرضنا فى الجزء الأول من هذه الدراسة إلى مفهوم العناصر الثلاثة السابقة، والوضع الراهن لإدارة القطاع الخارجى من خلالها.

ب ـ مفهوم وكيفية تحرير التجارة فى الخدمات:

تم تعريف التجارة فى الخدمات على أنها المعاملات الاقتصادية غير المنظورة والتى تتم بين المقيمين فى دولة معينة، وغير المقيمين. وهناك تصنيفات متعددة للتجارة الدولية فى الخدمات، لعل أهمها ذلك التصنيف الذى قدمه جروبل Grubel والذى يرى أن هناك مجموعتين أساسيتين من الخدمات المتعلقة بالتجارة الدولية وهما(١٥)

١ ـ الخدمات المستقلة أو الحرة. وتتطلب التجارة فى هذا النوع من الخدمات انتقال العمل أو رأس المال أو انتقال الشركات عبر الحدود الدولية. ومن أمثلة هذه الخدمات كل من السياحة والتعليم والخدمات الطبية والخدمات البنكية أو المصرفية، والتامين والنقل الدولى والمقاولات أو الإنشاءات وبيوت الخبرة... إلخ.

٢ ـ الخدمات المنفصلة، وهى تلك الخدمات التى تؤدى مندمجة فى سلعة ما. ولا تتطلب التجارة فى هذا النوع من الخدمات انتقال أحد عناصر الانتاج مثل العمل أو رأس المال أو غيره. ومثال هذا النوع من الخدمات الأفلام السينمائية، والكتب، وبرامج الحاسب الآلى وغيرها من الخدمات الألكترونية فى مجال المعلومات وصناعة المعرفة مثل تراخيص الانتاج وبراءات الأختراع(١٦).

ونظرا لأن هذه الخدمات أصبحت تمثل مصدرا هاما من مصادر الدخل لعدد كبير من الدول، خاصة الدول الصناعية المتقدمة، ونظرا لأن التجارة الدولية فى هذه الخدمات لم تزل تخضع لقيود متعددة، فقد حاولت مجموعة الدول المتقدمة إدخال موضوع تحرير التجارة الدولية فى الخدمات ضمن جدول أعمال الدورة الثامنة لمفاوضات الجات (جولة أورجواى)، والتى بدأت عام ١٩٨٦(١٧).

ومنذ ذلك الحين بدأ شيوع مصطلح تحرير التجارة الدولية فى الخدمات، رغم عدم الأتفاق على تحديد واضح ودقيق لمفهوم التجارة الدولية فى الخدمات. بالإضافة إلى الاختلافات الدائرة بشأن إخضاع التجارة الدولية فى الخدمات لقانون المزايا النسبية سواء كانت مزايا نسبية طبيعية، أو مزايا نسبية مكتسبة.

ويقصد بتحرير تجارة الخدمات إزالة كافة القيود والعقبات الإدارية والقانونية أو التشريعية التى تحد من أو تحول دون إنتقال النوع الأول من الخدمات (المستقلة)، ذلك النوع الذى يتطلب إنتقاله

السماح بانتقال العمل أو رأس المال، ومنح حق إقامة وتأسيس الشركات والمؤسسات المختلفة فى الدول الأخرى.

وقد عارضت الدول الأخذة فى النمو وفى مقدمتها الهند والبرازيل إدخال الخدمات فى دائرة مفاوضات الجات على أساس أن اتفاقية الجات تنصب فقط على التجارة السلعية، الأمر الذى يتطلب ضرورة تعديل اتفاقية إنشاء الجات. هذا بالإضافة إلى أن تحرير تجارة الخدمات فى ظل نظام تجارى متعدد الأطراف سوف يترتب عليه إلحاق أضرار بالغة بالسياسات التجارية وعملية التنمية فى الدول الآخذة النمو. ذلك أن معظم الخدمات تسيطر عليها الشركات العملاقة متعددة الجنسية، كما أن قطاع الخدمات لم يزل فى طور النمو فى الدول الآخذه فى فى النمو، الأمر الذى يؤدى إلى القضاء على قطاع الخدمات الوطنى فى هذه الدول حال تحرير تجارة الخدمات(١٨).

ومصر شانها فى ذلك شان بقية الدول الآخذة فى النمو، إذ يترتب على تحرير التجارة الدولية فى الخدمات، وموافقتها على ذلك فى إطار المفاوضات الدولية متعددة الأطراف، أضرار بالغة على قطاع الخدمات الوطنى. ومن المعروف أن صادرات مصر غير المنظورة (الخدمية) قد بلغت حوالى ١٠٫٩ مليار جنيه مصرى عام ١٩٩٠/٨٩، فى حين بلغت تحويلات العاملين فى الخارج ما يقرب من ١٢٫٣ مليار جنيه فى نفس العام. وتأتى معظم حصيلة الصادرات الخدمية من الملاحة ورسوم المرور فى قناة السويس والسياحة وفوائد وأرباح ومتحصلات أخرى. وتأتى هذه الصادرات الخدمية استنادا إلى توافر الميزة النسبية الطبيعية التى يتميز بها الاقتصاد المصرى عن غيره، أما الخدمات الأخرى والتى تعتبر موضوعا للتفاوض الدولى بشأن تحريرها فانها تخضع لقانون المزايا النسبية المكتسبة، الأمر الذى يخرج الاقتصاد المصرى من نطاق المنافسة فى أداء هذه النوعية من الخدمات، خاصة فى مجال البنوك او المصارف، والتأمين، والنقل، والمقاولات، والإنشاءات، والخدمات الطبية والتعليمية... إلخ.

٢/٢/٥ـ كيفية تحرير المعاملات الرأسمالية :

وناتى أخيرا إلى الجزء الأخير من ميزان المدفوعات. ويمثل هذا الجزء أحد المكونات الهامة للقطاع الخارجى فى أى دولة. وتنطوى المعاملات الرأسمالية على تحركات قصيرة وطويلة الأجل من وإلى الخارج.

وينبنى التحليل فى هذا الجزء على كيفية تحرير المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل، وبصفة خاصة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر.

ونقصد بتحرير هذه التدفقات تهيئة المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتشريعى كذلك لجذب هذه التدفقات للداخل. كما تتطلب كذلك عملية تحرير هذه التدفقات الرأسمالية وجود أسواق مال محلية ذات كفاءة وفعالية فى جذب المدخرات المحلية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل ملائم للاعتماد على القروض الخارجية. وهنا تظهر أهمية تحرير سعر الفائدة من ناحية، وتحرير سعر الصرف من ناحية أخرى.

ومن المعروف أن القوانين المصرية الخاصة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية كانت فى غاية السخاء بالنسبة للمستثمر الأجنبى، غير أن المردود الفعلى لذلك كان أقل من المتوقع.. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى القيود الداخلية المتعلقة بالمناخ السياسى السائد ودرجة الاستقرار الاقتصادى.

٦ ـ آثار تحرير القطاع الخارجى على أداء الصادرات :

انتهينا من التحليل السابق إلى أن تحرير القطاع الخارجى يتطلب أولا اصلاح المشاكل الاقتصادية المتراكمة، وتحرير هيكل الأسعار

النسبية للسلع وعناصر الانتاج، بالإضافة إلى ضرورة استقرار التشريعات والقرارات الاقتصادية المختلفة.

ولا شك أن التحليل الدقيق لأثر تحرير القطاع الخارجي ينبغي أن يأخذ في اعتباره الآثار الناجمة عن تحرير المكونات المختلفة للقطاع الخارجي في الأجلين القصير والطويل على السواء. ويرجع ذلك إلى أن آثار الأجل القصير غالبا ما تكون آثارا سلبية في نواحي متعددة، الأمر الذي يمثل حاجزا لدى الدولة أمام الرغبة في التحرير. أما آثار الأجل الطويل فانها ترتبط أساسا بتحسن مستوى الأداء الاقتصادي بوجه عام. ومرد ذلك التحسن هو إزالة كافة الاختلالات السعرية في أسواق السلع وعناصر الانتاج، ومن ثم فان كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعات والأنشطة المختلفة سوف تتوقف على المزايا النسبية التي يعكسها كل قطاع وفقا لأسعار السوق.

وفيما يلي تحليلا لآثار التحرير في كلا الأجلين:

١/٦- آثار تحرير القطاع الخارجي في الأجل القصير:

تتابين آثار تحرير القطاع الخارجي على إداء الصادرات في الأجل القصير وفقا لطبيعة التحرير وكيفيته للمكونات الأساسية لهذا القطاع. ويمكن ايضاح هذا التباين على النحو التالي:

١/١/٦- آثار تحرير المعاملات السلعية على الصادرات في الأجل القصير:

سبق القول أن تحرير التجارة السلعية يتطلب الألغاء الكامل للقيود غير التعريفية والوصول بمعدل الضريبة الجمركية إلى الصفر. وهذه الحالة تمثل الوضع الأمثل لتحرير التجارة الدولية في إطار متعدد الأطراف. وهي حالة نظرية وغير موجودة في عالم اليوم، إذ أن التحرير الكامل للتجارة الخارجية يتطلب اتباع كافة دول العالم لنفس السياسات بنفس القدر. والحياد عن هذا الوضع يترتب عليه آثار سلبية لاطراف

التعامل الدولى. وفى محاولة من جانب هذه الأطراف لتلافى الآثار السلبية فانها تتدخل بطريقة أو بأخرى للتأثير على تدفقات التجارة منها وإليها، ونظرا للالتزامات الدولية التى تفرضها مفاوضات الجات متعددة الأطراف بشأن تخفيض معدلات الضريبة الجمركية، فان الدول المختلفة تلجأ إلى وسائل أخرى للحماية، تلك الوسائل التى انتشرت فى السنوات الأخيرة بدرجة كبيرة، وأطلق عليها وسائل الحماية غير التعريفية أو الحمائية الجديدة.

ومصر ليست استثناءا من الأوضاع السابقة. فبرغم ما تتطلبه برامج الاصلاح الاقتصادى من ضرورة تحرير القطاع الخارجى. إلا أنه لا يمكن الوصول بهذا القطاع إلى الحالة النظرية سالفة الذكر. والمطلوب هنا فقط هو اصلاح هيكل الحماية بوجه عام بما لا يتعارض مع مفهوم الميزة النسبية التى تتمتع بها بعض قطاعات النشاط الاقتصادى، وبما يتفق مع متطلبات تحقيق التخصيص الأمثل لموارد المجتمع.

وليس هناك ما يضمن أن التحرير الكامل لتجارة مصر الخارجية سوف يترتب عليه تحسنا فى مستوى الأداء الاقتصادى، وزيادة مقدار الصادرات. ويرجع ذلك إلى أن نجاح عملية التحرير وجهود الاصلاح الاقتصادى تتوقف على البيئة الخارجية التى تتعامل معها مصر. وتشمل البيئة الخارجية كافة العوامل المرتبطة بالنمو الاقتصادى فى الدول الصناعية، والتطورات الجارية فى الأسعار العالمية للسلع المختلفة، وتطورات أسعار الصرف وأسعار الفائدة فى الخارج(١٩)، بالإضافة إلى تغير شكل الكيانات الكبرى والاتحادات الاقتصادية ونمو أساليب الحماية غير التعريفية.

وخلاصة ذلك هو أن تحرير التجارة السلعية سوف يترتب عليه زيادة الواردات بمعدل أكبر من معدل زيادة الصادرات فى الأجل القصير. فاذا علمنا أن الفجوة بين الصادرات والواردات السلعية قد بلغت ١٩٫١ مليار جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ فان هذا يعنى اتجاه العجز التجارى نحو التزايد

فى الأجل القصير (ثلاث سنوات على الأقل). غير أن تزامن عملية تحرير التجارة السلعية مع توحيد سعر الصرف وتقويمه بما يتوافق مع آليات السوق، سوف يترتب عليه اعطاء الصادرات المصرية ميزة تنافسية هامة تعجل بنمو الصادرات وتخفف من حدة العجز التجارى فى هذه المرحلة.

كما يؤدى تحرير التجارة السلعية إلى تعرض قطاعات الانتاج التى تنتج سلعا قابلة للتصدير لقدر من المنافسة العالمية. ويترتب على ذلك وجود حالتين متناقضتين من حيث تأثير الوارادات التنافسية على مستوى الصادرات. أما الحالة الأولى فهى حدوث تقلص أو انكماش لبعض الانشطة التى كانت مستمرة فى الانتاج (رغم انخفاض كفاءتها الاقتصادية) تحت ستار الحماية المرتفعة. والحالة الثانية فانها تتمثل فى بذل المزيد من الجهد لتحسين مستوى الجودة بالنسبة للسلع التى تتمتع مصر فى انتاجها بميزة نسبية كامنة، غير أن هذه الميزة لم تكن مستغلة نتيجة لتحيز هيكل الحماية ضد انشطة الانتاج للتصدير، ولصالح الانتاج البديل للواردات.

ويترتب على هذا الأمر الأخير ارتفاع معدل نمو الصادرات نتيجة لتحرير التجارة السلعية.

ومن أهم الآثار المترتبة على تحرير التجارة السلعية فى الأجل القصير كذلك هو إمكانية توفير الخامات ومستلزمات الانتاج وقطع الغيار اللازمة لمختلف القطاعات وبالاسعار العالمية، وهى بالضرورة أقل من الأسعار المحلية لهذه المدخلات فى حالة توافرها محليا. ولا شك أن هذا الأمر يمنح القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتصدير ميزة تخفيض تكاليف الانتاج وتحسين مستوى الجودة. ويعد ذلك بمثابة انعاش للميزة النسبية غير المستغلة، وإعطاء ميزة تنافسية إضافية بالنسبة للسلع التى يوجد لمصر فيها ميزة نسبية صريحة، ولكن عوامل المنافسة الدولية تؤدى إلى ضعف إمكانية الاستفادة من هذه الميزة.

هذا ويمكن تحليل آثار تحرير التجارة السلعية على الصادرات المصرية فى الأجل القصير اعتمادا على بعض الفروض المرتبطة بمرونة الطلب العالمى على الصادرات وأدوات التحرير المختلفة. ويمكن ذكر هذه الفروض على النحو التالى :

أ ـ افتراض عدم وجود قيود على جانب الطلب العالمى على الصادرات المصرية.

بـ افتراض وجود ثلاثة بدائل بالنسبة لمرونة الطلب الخارجى على الصادرات وهى مرن، غير مرن، متكافئ المرونة.

جـ ـ افتراض أن هيكل الحماية سوف يتغير ليعكس انخفاضا فى الضريبة الجمركية على الواردات بنسبة ٢٠٪ من قيمة الصادرات.

د ـ افتراض أن تحرير سعر الصرف سوف يؤدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية بنسبة ١٠٪.

هـ ـ افتراض أن الإطار المؤسسى المنظم لنشاط التصدير سوف يتغير بشكل يعكس إزالة العقبات الإدارية والتشريعية وكافة الإجراءات والأنظمة المعوقة لنشاط التصدير. ونفترض أن هذا التعديل سوف يؤدى إلى زيادة الصادرات بمعدل ٥٪.

و ـ افتراض أن معدل النمو السنوى المركب للصادرات المنظورة قد بلغ ١٥٫٤٪ سنويا(٢٠).

وباعمال هذه الفروض واعتمادا على بيانات البنك المركزى المصرى بشأن الصادرات المنظورة عام ١٩٩٠/٨٩ فانه يمكن حساب الزيادة التى يمكن أن تحدث فى الصادرات المنظورة نتيجة لعملية تحرير التجارة السلعية فى الأجل القصير من الجدول التالى :

جدول رقم (١)
الاثار المتوقعة لتحرير التجارة السلعية على الصادرات المصرية فى الاجل القصير

بالمليون جنيه

	تغير الصادرات وفقا للبديل الاول مرونة الطلب الخارجى = ٢	تغير الصادرات وفقا للبديل الثانى مرونة الطلب الخارجى = ١	تغير الصادرات وفقا للبديل الثالث مرونة الطلب الخارجى = ٥ر٠
١ - تغير هيكل الحماية	٢٢٨٦	١١٤٣	٥٧٢
٢ - تحرير سعر الصرف	١١٤٣	٥٧٢	٢٨٦
٣ - اصلاح الاطار المؤسسى	٥٧٢	٥٧٢	٥٧٢
٤ - معدل النمو السنوى المركب	٨٨٠	٨٨٠	٨٨٠
اجمالى اثار الاجل القصير	٤٨٨١	٣١٦٧	٢٣١٠

المصدر: تم حساب هذه الاثار اعتماد على الفروض السابقة وبيانات الصادرات المنظورة عام ٨٩/ ١٩٩٠ والتى بلغت ٥٧١٥ مليون جنيه مصرى

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

أولا : يترتب على إصلاح هيكل الحماية بتخفيض الضرائب الجمركية المفروضة على الواردات الوسيطة والاستثمارية، انخفاض تكاليف الانتاج بنفس نسبة الانخفاض فى الضريبة الجمركية. وحيث أن الانخفاض المفترض فى مقدار الضريبة هو ٢٠٪ من قيمة الواردات من هذه السلع، فان ذلك يعنى فى النهاية توفير مدخلات الانتاج باسعار أقل من سابقتها، الأمر الذى ينعكس فى إعطاء السلع القابلة للتصدير ميزة تنافسية مردها إلى انخفاض أسعار التصدير بنفس النسبة. وفى ضوء الفروض الخاصة بمرونة الطلب الخارجى، فان معدل نمو الصادرات الراجع إلى اصلاح هيكل الحماية يصل إلى ٤٠٪ وفقا للبديل الأول و ٢٠٪ وفقا للبديل الثانى، و ١٠٪ وفقا للبديل الثالث.

ثانيا : يؤدى تحرير سعر الصرف إلى انخفاض قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية ليعكس بذلك قيمته الحقيقية وفقا لقوى السوق. ويؤدى انخفاض قيمة الجنيه بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض أسعار التصدير بنفس النسبة. وعليه فان الزيادة فى الصادرات الراجعة لتخفيض قيمة العملة تصل إلى ٢٠٪ وفقا للبديل الأول ، و ١٠٪ وفقا للبديل الثانى، و ٥٪ وفقا للبديل الثالث.

ثالثا : الغاء القيود الإدارية المرتبطة بالاطار المؤسسى المنظم لنشاط التصدير سوف يترتب عليها اعطاء حوافز تشجيعية للمصدرين. ومرد هذه الحوافز هو تسهيل اجراءات التصدير، وافساح المجال للقطاع الخاص فى تصدير كافة السلع، وعدم قصر عملية تصدير بعض السلع على القطاع العام، ومنح المصدر ميزة حرية الاحتفاظ بكامل حصيلة صادراته. وفى هذه الحالة فان معدل النمو المفترض فى الصادرات السلعية قد يصل إلى ٥٪ مثلا.

رابعا: إذا كان معدل النمو السنوى المركب للصادرات السلعية خلال السنوات العشر الماضية هو ١٥ر٤٪، فاننا سوف نفترض أن هذا المعدل سوف يستمر على ما هو عليه عكس بقية المتغيرات التى لم تؤخذ فى الاعتبار.

وعلى ذلك فان تحرير التجارة الخارجية من الممكن أن يترتب عليه زيادة الصادرات فى الأجل القصير بمعدل سنوى يصل إلى ٨٠ر٤٪ وفقا للبديل الأول، و ٥٠ر٤٪ وفقا للبديل الثانى، ٣٥ر٤٪ وفقا للبديل الثالث.

٢/٦- آثار تحرير المعاملات السلعية على الصادرات فى الأجل الطويل:

الواقع أن آثار الأجل الطويل (أكثر من ٥ سنوات) تتوقف على مدى ما يواجه عملية التحرير الاقتصادى بصفة عامة من تحديات، وعلى مقدرة الإدارة الاقتصادية فى التغلب على الصعاب والمشاكل التى تصاحب عملية التحرير. وتكمن هذه الصعاب والمشاكل فى إمكانية اصلاح وتحرير هيكل الأسعار المحلية للسلع والخدمات وعناصر الانتاج. ذلك أن علاج الاختلالات السعرية الناتجة عن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى يترتب عليه اتجاه الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع للاستخدام فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى وفقا لمستوى الندرة الذى تعكسه هذه الموارد.

وما سوف يحدث فى الأجل الطويل نتيجة لتحرير التجارة السلعية هو ارتفاع اربحية القطاعات التى تنتج سلعا قابلة للتصدير، وهو ما يعنى بطبيعة الحال اتجاه قدر متزايد من الموارد للاستثمار فى هذه القطاعات، ومن ثم فان الصادرات تأخذ فى التزايد بمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى الواردات.

خلاصة ما سبق هو أن الأجل الطويل يسمح بحدوث تعديلات هيكلية فى بنية الاقتصاد القومى. وتحدث هذه التعديلات وفقا لما تمليه

آليات السوق، الأمر الذى يؤدى إلى تعظيم استفادة الاقتصاد القومى من المزايا النسبية التى يتمتع بها على المستوى العالمى. ولا شك أن مجمل آثار الأجل الطويل للتحرير تتلخص فى ارتفاع مستوى الرفاهية، ويعد ذلك بمثابة الهدف الأخير الذى يضعه صانع السياسة نصب عينيه عند صياغة السياسات الاقتصادية المختلفة.

٣/٦- آثار تحرير المعاملات الرأسمالية على الصادرات:

من أهم العوامل التى تؤثر على تحركات رأس المال من وإلى الخارج هى سعر الفائدة المحلى والخارجى، وأسعار الصرف، ودرجة الاستقرار السياسى والاقتصادى.

وبالنظر إلى وضع الاقتصاد المصرى فى الفترة الراهنة، فاننا نلاحظ أن حجم التدفقات الرأسمالية للداخل يكاد يتعادل مع حجم التدفقات الرأسمالية للخارج، إذ بلغ صافى التدفق فى العام المالى ١٩٨٨ حوالى - ٢٩ مليون دولارا فقط. ويرجع ذلك إلى ضخامة أعباء الديون الخارجية والتى بلغت نسبتها إلى اجمالى صادرات السلع والخدمات بما فيها تحويلات العاملين فى الخارج حوالى ٢٢٪ عام ١٩٨٩، فى حين بلغ حجم الدين القائم فى نفس العام حوالى ٤٨ر٨ مليار دولار أمريكى(٢١).

ولا يجب أن يفهم من ذلك أن حجم التدفقات الرأسمالية للداخل خلال الفترة الماضية كان نتيجة للتحرير المالى والاستقرار الاقتصادى. بل أن العكس هو الأقرب للصحة، إذ أن انخفاض أسعار الفائدة وجمود أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم إلى جانب تجربة مصر فى التأميم وفرض الحراسات ونزع الملكية، كان لها الدور الأكبر فى هروب رؤوس الأموال للخارج، وتحول مصر إلى مجال الاقتراض الخارجى، وبصفة خاصة الاقتراض الرسمى الثنائى ومتعدد الأطراف. وهذه النوعية

من التدفقات الرأسمالية تتحرك تحت تأثير العلاقات السياسية مع الدول المانحة.

أما عن التدفقات الخاصة وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فانها كانت ولم تزل محدودة للغاية رغم ما اجرى من اصلاحات على سعر الفائدة وسعر الصرف، وقوانين الاستثمار فى الفترة الأخيرة. وترجع هذه المحدودية إلى عدم كفاية الاصلاحات السابقة من ناحية، وإلى عدم كمال أسواق المال المحلية من ناحية ثانية، بالإضافة إلى عدم استقرار التشريعات والقوانين التى تحكم حركة النشاط الاقتصادى من ناحية ثالثة.

ومن المفترض أن تهيئة المناخ الاقتصادى والسياسى والتشريعى سوف تؤدى إلى زيادة التدفقات الرأسمالية للداخل للاستثمار المباشر فى مشروعات انتاجية مختلفة، وذلك دون ترتيب اعباء ديون خارجية. ولا شك أن المقصود بتهيئة المناخ سالف الذكر هو: اجراء الاصلاحات الاقتصادية من خلال تحرير أسواق السلع والخدمات وعناصر الانتاج. فضلا عن الاصلاحات السياسية المرتبطة بطبيعة السلطة الحاكمة، وطبيعة القرار السياسى ومدى تعبيره عن الرأى العام وقضايا الديمقراطية الصحيحة ومشاركة الاحزاب السياسية المختلفة فى العمل السياسى والقضايا القومية على نحو فعال(٢٢).

ويؤدى تحرير المعاملات الرأسمالية مع منح الحوافز اللازمة لتوجيه هذه التدفقات نحو الاستثمار فى قطاعات الميزة النسبية إلى تحسن هيكل الانتاج وارتفاع مستوى الجودة نتيجة الاحتكاك بالسوق العالمى، واستخدام التقنيات الملائمة التى ترد مع تدفقات الاستثمار المباشر(٢٣).

الهوامش

١ د. هناء خير الدين: "مفهوم التحرير الاقتصادى"، ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية عن تحرير الاقتصاد المصرى، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، ١١-١٣ مايو ١٩٩١، ص(٤).

٢ د. مصطفى السعيد: "تحرير الاقتصاد المصرى، مضمونه، واولوياته، وضوابطه" ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية عن تحرير الاقتصاد الصرى مركز البحوث والدراسات، مرجع سبق ذكره، ص (٢).

٣ د. هناء خير الدين: "مفهوم التحرير..." مرجع سبق ذكره، ص (٧-٨).

٤ د. امانى قنديل: " المتطلبات السياسية لنجاح سياسة التحرير الاقتصادى"، ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية عن تحرير الاقتصاد المصرى، مركز البحوث والدراسات، مرجع سبق ذكره، ص (٧-١٤).

٥ د. أبو بكر متولى: "الاقتصاد الخارجى، نظره تحليلية"، مكتبة عين شمس القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص(٢).

٦ تؤثر كافة صور التدخل الحكومى على هيكل الأسعار المحلية ويؤدى هذا التدخل إلى وجود فروق واضحة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية لنفس السلعة. أنظر:

د. هناء خير الدين وآخرون: " السياسة الحمائية وتأثيرها على تشجيع انتاج وصادرات القطاع الخاص الصناعى فى مصر"، مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤١٥، ٤١٦ يناير وأبريل ١٩٨٩، ص (٣٧).

٧ حول مفهوم وكيفية حساب معدل الحماية الفعال، أنظر:

د. هناء خير الدين وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص(٤٤).

٨ Juha Kahkonen: "Liberalization Policies and Welfare in A Financially Repressed Economy", I.M.F., Staff papers, Vol. 34(1) p 533

٩ سباستيان ادواردز: "تسلسل تحرير الاقتصاد فى البلدان

الناميـة"، مجلة التمويـل والتنميـة، مارس ١٩٨٧ ، مجلد (٢٤)، عدد (١)، ص (٢٦-٢٩).

١٠ سباستيـان ادواردز: " تسلسـل تحريـر الاقتصـاد..." مرجع سبق ذكره، ص (٢٧).

١١ حول آثـار عملية التحريـر فـى الأجل القصيـر، أنظر:

Mohsin, S. Khan and Roberto Zohler: "The macro-economic Effects of Changes in Barriers to Trade and Capital Flows A Simulation Analysis" I.M.F., Staff Papers, Vol. (30), 1984, PP 137-121

انظر كذلك

Edward F. Buffie: "The Macroeconomics of TradeÂ Liberalization", (Journal of International Economics), Vol PP. 121-137 1984 ,17

١٢ Juha Kahkonen: Liberalization Policies.....", op. cit., P. (533)

١٣ من المعروف أنه وفقـا للتحليـل النيوكلاسيكـى فان أسعار عوامل الانتـاج تعبـر عن مستـوى ندرة هذه العوامل، ومن ثم فان الدولـة التـى تتميـز بوجـود ندرة نسبيـة فـى عنصـر رأس المال يرتفـع لها عائد رأس المال. وهذا الأمـر يجعل من هذه الدولـة موطنا لجذب رؤوس الأموال للداخل تحت فرض التحريـر الكامل لتدفقـات رأس المال. كما أن واردات هذه الدولـة تتميـز بكونهـا سلعـا كثيفـة الاستخـدام لعنصـر رأس المال. وبصرف النظـر عن الاختـلالات. وتحرير الاقتصـاد سوف يجعل من الاقتصـاد المصرى مستـوردا صافيـا لرأس المال وللسلـع كثيفـة الاستخـدام لهذا العنصـر. ويرجع ذلك إلى أن قوى السـوق سوف تـؤدى إلى ارتفـاع عائد رأس المال (سعر الفائـدة) ليعبـر عن ندرتـه الحقيقيـة بعد استبعـاد تشوهات الأسعـار واختـلالات هيكل الانتـاج المحلى.

١٤ البنـك الدولـى : "تقريـر عن التنميـة فـى العالـم ١٩٨٧"، ص ١٢٤

١٥ انظر فـى هذا التقسيـم

Nigel Grimwade: "International Trade, New Patterns of Trade Production and Investment", (Routledge, London, New York

PP. 413-416 1989

١٦ حول مفهوم وصناعة المعرفة أو صناعة الاختراع واعتبار أن العلم أصبح كسلعة خاضعة للتبادل. أنظر:

د. فؤاد مرسى: "الرأسمالية تجدد نفسها"، سلسلة عالم المعرفة رقم ١٤٧، مارس ١٩٩٠، ص(١٩-٥٦).

١٧ هـ ب. يونز وكليمنز بونكامب: "جولة أورغواى"، مجلة التمويل والتنمية مجلد (٢٨ يونيو ١٩٩١، ص(١٠-١٥).

١٨ د. سعيد النجار: "مصر والنظام التجارى الدولى"، محاضرة منشورة فى كتاب الاهرام الاقتصادى (الاصلاح الاقتصادى فى مصر والتطورات الدولية) عدد (٤٣)، سبتمبر ١٩٩١ ص(١٤٨).

١٩ Nahed Kirmani.. et al.: "Effect of Increased Market Access on Ecports of Developing Countries", (I.M.F.), Staff papers, Vol. (31) No. (4), December 1984, P. 661

٢٠ حول قيمة هذا المعدل فى الاقتصاد المصرى وكيفية حسابه، أنظر:

د. عادل محمد المهدى: "تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات المصرى فى التسعينات"، ورقمه مقدمة إلى المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ١-٣ ديسمبر ١٩٩٠، الملحق الاحصائى.

٢١ انظر فى المؤشرات الخاصة بالديون الخارجية:

World Bank, World Debt Tables, 1990-1991

٢٢ حول متطلبات السياسة اللازمة لنجاح سياسة التحرير الاقتصادى، أنظر:

د. أمانى قنديل: "المتطلبات السياسية لنجاح التحرير الاقتصادى"، (ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية عن تحرير الاقتصاد المصرى)، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢٣ من المعروف أن الجدل الفكرى الذى يدور حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد انقسم فى النهاية إلى وجهتى نظر مختلفتين. وتمثل وجهة النظر الأولى الاتجاه المعارض لاستقدام الاستثمارات الأجنبية على أساس أن هذه الاستثمارات ما هى إلا مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسية

فـي معظم الحالات. أما وجهة النظـر الأخرى فانهـا تـرى أن كلا من طرفـي الاستثمـار (المستثمـر الأجنبـي والدولـة المضيفـة) تربطهما مصالح مشتركـة، حيث يستفيـد الطرفـان من هذه الاستثمـارات.

أنظر فـي هذا التحليـل:

د. عبد السـلام ابـو قحف: "نظريات التدويـل وجدوى الاستثمـارات الأجنبيـة"، (مؤسسـة شباب الجامعة، الأسكندريـة ١٩٨٩).

ويلاحظ أن أصحاب الاتجـاه المعارض لاستقـدام الاستثمـارات المباشـرة لا زالت فكـرة الاستعمـار والتبعيـة السياسيـة تسيطـر على اذهانهم بدرجة اقعدتهم عن النظـر إلى المكاسب التـي يمكن أن تتحقق للدولـة المضيفـة مع التحكم قدر الأمكان فـي هذه الاستثمـارات بشكل يجعل الآثـار السلبيـة لها عند حدها الأدنـى. ولا شك أن قضايـا التبعيـة السياسيـة ونظريات المركز والمحيط لم يعد لها تفسيـرا علميا بعد انهيار النظم الشموليـة فـي دول الكتلـة الشرقيـة، وفـي ظل التزايـد الواضح للاندمـاج الاقتصـادى العالمـي فـي كل من أسواق السلـع والخدمات ورأس المال، بحيث أن الدولـة فـي علاقاتهـا الاقتصاديـة الخارجية أصبحت تدخل دائرة مغلقة من العلاقات الدوليـة سواء رغبت فـي ذلك أم أبت.

تعقيب على بحث

"تحرير القطاع الخارجى وأثره على الصادرات المصرية"

أ.د. أبوبكر متولى

١ ـ الواقع أنى تمتعت بقراءة بحث د. عادل المهدى، لما أنطوى عليه من محاولة بحثية جادة وعلى أساس منهجية علمية وإطار محدد ساعد على تلاحق خطوات البحث برباط منطقى حيث أفضى إلى نتائج فى اتجاه الفرضية الموضوعة. وكأنه بهذا قد وضع القارئ موضع الاستحسان والقبول لولا نظرة متأنية.

٢ ـ والبحث يتكون من مقدمة وشقين. ففى المقدمة وضع فرضية لا تدخل كلها فى نطاق البحث. فما ذكر ص ٤١٤ "أن تحديد القطاع الخارجى بالمفهوم السابق سوف يترتب عليه تحسنا فى مستوى أداء الصادرات المصرية وأنخفاض العجز الخارجى " والفرضية يجب أن تكون محددة المعنى دقيقة اللفظ لأنها تمثل مبدأ، فينبغى أستبدال كلمتى بالمفهوم السابق بكلمات فى ظل تحديد شامل. أما أنخفاض العجز الخارجى يتطلب دراسة الواردات كذلك وهى لا تدخل فى نطاق البحث، وبالتالى يجب حذف "وأنخفاض العجز الخارجى" وكان يجب شرح تحسن مستوى الأداء، بتحقيق معدل نمو حقيقى.

ـ وجاء فى المقدمة كذلك ص ٤١٣ "وقد بات واضحا أن الموقف الحرج الذى أنزلق فيه الاقتصاد المصرى لا يمكن أن يتغير إلا من خلال إعادة هيكلة هذا الاقتصاد بشكل يرفع من أنتاجيته" وحيث أنزلق لا بد من أنتشاله ولا يكون ذلك بإعادة الهيكلة أى بالعودة إلى الهيكل السابق. إنما المقصود بتحسين الهيكل الذى يؤدى إلى رفع الانتاجية".

ـ أما المقدمة والتى أشتملت على شرح المشكلة البحثية والفرضية وطريقة البحث جاءت عارية من الفروض، والتى أحس الباحث بضرورة

وجودها، ولكن متأخرا. على سبيل المثال ص ٤٢٥ الفقرة الثالثة (وذلك بفرض تبنى مجموعة من السياسات الكفيلة باصلاح الأختلالات الداخلية قبل هذه وتلك). ومعلوم أن الفروض تخدم فى حبك العلاقة بين تحرير القطاع الخارجى ورفع معدل نمو الصادرات المصرية، والفرض الآخر ص ٤١٥ أن الاصلاح السياسى والدستورى مقدم على الاصلاح الاقتصادى. وهذا فرض فى غاية الأهمية، ربما نعود إلى مناقشته فيما بعد.

٣ ـ وعن الشق الأول من البحث والخاص بتحرير القطاع الخارجى، فقد أعطاه حقه حسب ما يتطلبه المقام، فعالج مفهوم التحرير الاقتصادى. ثم لكى يعالج مفهوم تحرير القطاع الخارجى ومكوناته لا بد وأن يعرفه ويوضح كيف يدار ثم كيف يحرر وشروط ذلك، ولكن بالنسبة للشق الثانى عن آثاره فهو لم يورد آثارا. (لأن الأثر يعنى نتيجة أو علاوة أو الحاصل من الشئ. وقد راعى ذلك فى عنوان الجدول رقم (١) وإنما توقعات مبنية على فروض متسعة المدى والمرونة)، تنتهى لأن تكون تمرينا ذهنيا للتعرف على تأثير أختلاف المرونات. ولكنها أتت بنتيجة غريبة وهى أنه فى أى الأحوال سيؤدى تحرير القطاع الخارجى إلى زيادة فى الصادرات. ومكمن الخطورة فى بعض الفروض الموضوعة التى لا بد من مناقشتها.

ـ فافتراض ثلاث أحوال للمرونة السعرية مع إغفال المرونة الداخلية ومرونة العرض، يعطى نتائج مبالغ فيها.

ـ افتراض أن انخفاض ٢٠٪ من الرسوم الجمركية على الواردات يؤدى إلى تخفيض فى أسعار الصادرات بنفس النسبة. أنظر ص ٤٣٦ على عكس ما جاء ص ٤٣٤ فى جـ ٢ هذا على فرض أن كل المدخلات فى الأنشطة التصديرية مستوردة وهذا فرض غير مقبول فلو فرضنا أن نشاطا تصديريا ما يستورد ٥٠٪ من مدخلاته فان تخفيض ٢٠٪ من الرسوم الجمركية على الواردات يؤدى إلى تخفيض ١٠٪ فى أسعار المدخلات أو

فى أسعار الصادرات .

ـ لم يوضع فرض ثبات الأسعار الداخلية أو تغيرها بنسبة تضخم متوقعة . (أنظر إلى أ فى السمات ص ٤٢٢) .

ـ فى الفرض الثالث هل ٥٪ نمو الصادرات نتيجة اصلاح الإطار المؤسسى تؤدى إلى زيادة الصادرات بـ ٥٧٢ م أو بنصف هذا المبلغ حيث يمثل ذلك ١٠٪ . وإن كان فرضا جزافيا .

ـ أما الفرض الرابع فيعنى أستمرار معدل النمو المحقق ١٥٫٤٪ إبان خضوع التجارة الخارجية للقيود ، وفى ظل الإتفاقات الثنائية والمتكافئة . فهل من المتوقع قبول أستمرار نفس المعدل فى حالة تحرير التجارة ؟ .

وهكذا أدت هذه الفروض غير المقبولة إلى نتائج مشكوك فيها .

٤ ـ وأخيرا هناك بعض الملحوظات الهامشية ولكنها جديرة بالذكر .

ـ اتفق مع الباحث تماما على ضرورة تنفيذ مجموعة من السياسات لضمان نجاح عملية التحرير الإقتصادى ص٤١٥ ، ولكن كثيرا ما نخلط بين الوسائل والأهداف ، ونجعل الوسائل سياسات . ومع كل فهذه النقطة تثير نقطة أخطر وهى هل يستطيع أصحاب التقييد والتحكم أن يتبنوا وينفذوا سياسات تؤدى إلى التحرير الإقتصادى . هذا أمر مشكوك فيه ولم يعد يحتاج إلى دليل بالنسبة لما عليه الحال فى مصر .

ـ يتعلق بالنقطة السابقة ضرورة الإصلاح السياسى والدستورى حتى يناسب المناخ المواتى لعملية التحرير إذا ما أريد لها أن تكون ناجحة وذات ضرر أقل . وقديما قالوا فاقد الشى لا يعطيه .

ـ جاء فى ص ٤٢٠ غير أن تعدد القرارات وتغير المنشورات ـ النشرات ـ أدت إلى وجود حالة من عدم التوازن والفهم الدقيق . ونحن الاقتصاديون

ذوى حساسية فى استخدام المصطلحات فهل عدم التوازن هنا ذات موضع صحيح. إنما هى حالة من الارتباك يصعب منها الوصول إلى فهم المقصود.

- جاء فى ص ٤٢٠ أن القرار لم يفرق بين الأشخاص القائمين بعملية الاستيراد والتصدير. ولكن بحدس الباحث وخبرته فى هذا المجال هل يستطيع أن يقرر عدم وجود التفرقة من الناحية العملية فى ظل الأنظمة الاربعة لعمليات التصدير والاستيراد؟

- فى ص ٤٢٣ ذكر أن فترة الخمس سنوات فترة ملائمة لاستيعاب آثار الأجل القصير. وأود أن أسأل على أى أساس تحددت هذه الفترة وما يعنى استيعاب هنا؟

- فى ص ٤٢٥ جاء أنه من منظور تعظيم الرفاهية الإجتماعية (وتكبير أفضل من تعظيم) أن تكون الأولوية فى التحرير إلى المعاملات الجارية. والسؤال هل لو جرى التحرير فى المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية سوف يقلل من الرفاهة الإجتماعية؟

تعقيب على بحث

تحرير القطاع الخارجي وأثره على الصادرات المصرية

أ.د. صقر أحمد صقر

السيد الرئيس، سيداتي وسادتي

أود في البداية أن أتوجه بالشكر للسيد الدكتور/ عادل محمد المهدى على الجهد الطيب الذى بذله فى بحثه عن تحرير القطاع الخارجى وأثره على الصادرات المصرية، والذى قام فيه بالتعرض لمفهوم التحرير الاقتصادى، والمقصود بتحرير القطاع الخارجى، والكيفية التى تم بها تحرير هذا القطاع، وآثار عملية التحرير على الصادرات المصرية. ويؤكد البحث على ضرورة تبنى الإدارة الاقتصادية للسياسات اللازمة لنجاح عملية التحرير الاقتصادى الشامل، وعلى ضرورة البدء باصلاح الاختلالات الداخلية، ثم العمل على تحرير المعاملات الجارية ثم المعاملات الرأسمالية، وذلك من خلال تحرير هيكل الأسعار النسبية للسلع وعناصر الانتاج، بالاضافة إلى ضرورة استقرار التشريعات والقرارات الاقتصادية المختلفة. ثم يتناول البحث فى الجزء الأخير منه دراسة الآثار المترتبة على تحرير القطاع الخارجى بالنسبة لاداء الصادرات فى كل من الأجل القصير والأجل الطويل.

وأنا مع اتفاقى بصورة عامة مع الخطوط الأساسية للبحث، والنتائج التى توصل إليها، سأكتفى ببعض الملاحظات الإضافية المتعلقة بموضوع البحث وببرنامج الاصلاح الاقتصادى فى مجال القطاع الخارجى الذى تحاول الحكومة المصرية تطبيقه فى الآونة الأخيرة.

أولا: تشير الورقة إلى التعديلات المتتالية التى أدخلت على سياسة الصرف الأجنبى خلال السنوات العشر الأخيرة والتى أنتهت إلى توحيد

سعر الصرف فى أكتوبر الماضى وتركه حرا يتحدد وفقا للعرض والطلب على العملات الأجنبية. وتعد هذه التعديلات أحد أهم جوانب برنامج الاصلاح الاقتصاى الذى تحاول الحكومة تطبيقة مؤخرا. لما فى ذلك من آثار إيجابية ملموسة على الصادرات، وآثار سلبية على الواردات. كما أن ذلك سيؤدى ايضا إلى تخفيض الكثافة الاستيرادية والكثافة الرأسمالية للانتاج المحلى. ويرجع ذلك إلى أنه بمجرد تلقى الوحدات الانتاجية للمؤشرات التى تبين لهم أن مشترياتهم من النقد الأجنبى ستكون غير مدعومة، فان هذه الوحدات ستبذل جهدا أكبر فى توفير النقد الأجنبى باستخدامه بصورة أكثر كفاءة وأكثر انتقائية. كما أن الواردات من السلع الرأسمالية، والتى تشكل النسبة الأساسية من العرض المحلى من هذه السلع، لن تكون مدعومة بسعر الصرف المغالى فيه. وهذا يعنى أن سعر السلع الرأسمالية سيتجه نحو الارتفاع، مما سيدفع الوحدات الانتاجية إلى استخدام أساليب الانتاج كثيفة العمل نسبيا.

كما تجدر الاشارة أيضا إلى أن تحرير سعر الصرف سيلقى بأعباء جديدة على واضعى السياسة الاقتصادية الذين ينبغى عليهم تفهم محددات سعر الصرف وتفاعل هذه المحددات مع المتغيرات التجميعية الأخرى مثل الأسعار، والأنتاج، والتوظف، ويرجع ذلك إلى أن سعر الصرف لا يؤثر فقط على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية، ولكنه يؤثر أيضا على المعدلات النسبية للعائد الحقيقى على الأصول الأجنبية والمحلية (مثل السندات)، وعلى العوائد والتكاليف المترتبة على الاحتفاظ بعملات مختلفة. ولهذا السبب فانه نظرا لما لسعر الصرف من تأثير على أنواع متعددة من القرارات الاقتصادية، فان هذا السعر يخضع أيضا للتطورات التى تلحق بأسواق السلع والسندات والنقود. ومراعاة كافة المؤثرات على سعر الصرف والتى تتحقق خلال هذه الأعداد الكبيرة من الأسواق يتطلب تحقيق نوع من التكامل بين الجوانب المتعددة والمعقدة للموضوع، والتى تتعلق بتعادل القوة الشرائية،

وتعادل سعر الفائدة الحقيقى، وبالتداخل بين سعر الصرف فى سوق الأصول وسوق النقود. وهنا ينبغى أن يتزايد الأهتمام بآثار التوقعات والتداخل بين الأحداث المتوقعة فى المستقبل والسلوك فى الوقت الحالى وما يصاحب ذلك من تقلب وعدم القدرة على التنبؤ وأهمية المصداقية بالنسبة لقدرة الحكومة على التأثير فى توقعات الأفراد.

ثانيا: تشكل الدعوة لتحرير القطاع الخارجى فى إطار التحرير الاقتصادى الذى يتم تطبيقه فى الآونة الراهنة تحولا رئيسيا فى فكر واضعى السياسة الاقتصادية فى مصر بالنسبة لدور التجارة الدولية فى عملية التنمية. فبعد سيادة استراتيجية الاحلال محل الواردات خلال الخمسينات أو الستينات أو السبعينات، نجد أن التركيز خاصة منذ النصف الأخير من الثمانينات على استراتيجية ترويج الصادرات. وقد ترتب على اتباع استراتيجية الإحلال محل الواردات نتائج مخيبة للآمال نتيجة لما ترتب عليها من تنمية بعض الصناعات التحويلية التى لا تتميز بالكفاءة، وعدم التمكن من الاستفادة من المكاسب التى يمكن تحقيقها من التجارة الدولية. وكما اتضح من التطبيق فان الاحلال محل الواردات قد فشل حتى فى تخفيض الاعتماد على الواردات. أما الاستراتيجية البديلة ـ وهى استراتيجية ترويج الصادرات ـ فانها تتضمن استغلال المزايا النسبية للدولة واستيراد السلع التى ترتفع تكلفة انتاجها بالداخل ولا يلقى التصنيع فى حد ذاته نفس الأهمية التى حظى بها فى استراتيجية الاحلال محل الواردات، إذ أن التصنيع فى الاستراتيجية الجديدة هو نتيجة طبيعية للتنمية وليس هدفا يتم التوصل إليه على حساب الكفاءة التى يعمل بها الاقتصاد القومى.

وتوضح الدراسات التفصيلية التى تمت فى هذا الخصوص أن استراتيجيات التنمية المتجهة للتصدير التى تم اتباعها فى العديد من البلدان قد مكنت من الارتفاع بمعدلات النمو المتوسطة فيها بالمقارنة بالبلاد التى تتبع الاحلال محل الواردات. كما أن الانتقال من سياسات الاحلال محل الواردات إلى ترويج الصادرات عادة ما يؤدى إلى

ارتفاع ملموس فى معدل النمو. أخيرا فانه بالرغم من انخفاض الاهتمام بالتصنيع إلا أن سياسات التنمية المتجهة للتصدير قد أدت إلى معدلات نمو أكثر ارتفاعا فى الصادرات من الصناعات التحويلية بالمقارنة بالسياسات التى تحاول الاسراع بالتصنيع من خلال الاحلال محل الواردات.

ثالثا: يشير البحث إلى أن المقصود بالتحرير الاقتصادى هو ترك إدارة النشاط الاقتصادى لقوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومى، وإفساح المجال للقطاع الخاص، وضرورة إصلاح المناخ السياسى والإجتماعى بما يكفل مشاركة جميع القوى السياسية فى صياغة وتنفيذ القوانين والقرارات المرتبطة بالتحرير الاقتصادى. وهذه النقطة الأخيرة الخاصة بمشاركة جميع القوى السياسية فى صنع القرارات الخاصة بالتحرير الاقتصادى يمكن النظر إليها على أنها سبب ونتيجة فى نفس الوقت. ويرجع ذلك إلى أن التوجه للأسواق يعنى الاعتماد على الحوافز السعرية بدلا من القيود الكمية، كما أنه يتضمن التوصل إلى سعر صرف واقعى للعملة حتى يمكن تنمية الصادرات من خلال الارتباط بالسوق العالمى. وهذه الحالة هى عكس حالة الاحلال محل الواردات والتى تعمل فى ظل القيود المختلفة، مما يؤدى إلى اعتماد نتائج النشاط الاقتصادى إلى حد كبير على القرارات الحكومية.

وعلى العكس من سياسات الحماية التى تخلق أرباحا غير عادية للمستوردين وللمنتجين المحليين المستفيدين من هذه السياسة، فانه من الصعب خلق أرباح بصورة مصطنعة فى ظل سياسة ترويج أو تنمية الصادرات. ففى هذه الحالة سيعتمد نجاح المؤسسة على قدرتها على المنافسة فى الأسواق الدولية، وهو الأمر الذى يتحقق باعتمادها على نفسها وليس على سياسة الحكومة نظرا لعدم قدرة الحكومة على السيطرة على الأسواق الدولية. هذا بالإضافة إلى أن المعلومات المتاحة لهم عن

هذه الأسواق سيتم قبولها من جانب الحكومة. وهذا يعنى أن المصدرين سيشكلون مركزا مستقلا للقوة فى المجتمع.

رابعا: يشير البحث إلى أن تحرير التجارة السلعية سيؤدى إلى تعرض القطاعات الانتاجية التى تنتج سلعا قابلة للتصدير لقدر من المنافسة العالمية، مما يترتب عليه وجود حالتين متناقضتين، تتمثل أولاهما فى حدوث أنكماش فى بعض الأنشطة التى كانت مستمرة فى الانتاج ـ رغم انخفاض كفاءتها الاقتصادية ـ تحت ستار الحماية المرتفعة. أما الحالة الثانية فانها تتمثل فى بذل المزيد من الجهد لتحسين مستوى الجودة بالنسبة للسلع التى تتمتع مصر فى انتاجها بميزة نسبية كامنة. غير أن هذه الميزة لم تكن مستغلة نتيجة لتحيز هيكل الحماية ضد أنشطة الانتاج للتصدير ولصالح الانتاج لبدائل الواردات. وفى هذه الحالة الأخيرة فان برنامج تحرير التجارة الخارجية لا بد وأن يتضمن أتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية الوحدات الانتاجية التى يمكن أن تتعرض لبعض الآثار السلبية المترتبة على تحرير الواردات، والتى يحتمل أن تواجه صعوبات فى الأجل القصير فى التأقلم مع حرية التجارة.

خامسا: تجدر الإشارة مؤخرا إلى أن برنامج تحرير التجارة الدولية الذى يتم تطبيقه حاليا فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى ينبغى أن يراعى مسألتين هامتين حتى يحقق أهدافه المنشودة وهما:

الأولى: هى أنه لا بد وأن يصاحب هذه الاجراءات المختلفة المتعلقة بسياسة التجارة الخارجية تبسيط نظام الدروباك والمتعلق برد الضرائب الجمركية التى يتم دفعها على مستلزمات الانتاج المستوردة إلى المنتجين الذين يقومون باستخدام مستلزمات الانتاج هذه فى انتاج سلع يتم تصديرها.

الثانيـة: هى أنه من الضـرورى كذلك أن يصاحب هذه الاجراءت تقليـل الاعفاءات من دفـع الضرائـب الجمركيـة والممنوحـة للعديـد من الأنشطـة، وبشكـل مغالى فيـه، إلى أدنى مستـوى ممكن، وذلك عدا تلك الاعفاءات التـى يتـم منحها فـى إطار سياسـة تنميـة الصـادرات.

السيـد الرئيـس

هذه بعض الملاحظات التـى وددت أن أضيفهـا إلى البحث الذى تـم تقديمـه فـى هذه الجلسـة، وأكرر تهنئتـى للباحـث على معالجتـه للموضـوع بشكـل جيد، وأشكـر لكـم جميعا حسن الاستمـاع.